



مجلة جدارا للبحوث والدراسات، (8) (2022)

مجلة جدارا للبحوث والدراسات

Website: <http://journal.jadara.edu.jo/index.php/JRS>

ورقة بحثية، ورقة مراجعة، ورقة تقنية



الأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة الأردنية

The moderating effect of governance on the relationship between internal control and enhancing performance indicators in the Jordanian free zones

أحمد غازي بني هاني¹، محمد عبدالله المومني²*

طالب ماجستير، قسم المحاسبه - جامعة جدارا¹

أستاذ دكتور، قسم المحاسبه - جامعة جدارا²

*corresponding authar email: moma ni@jadara.edu.jo

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والنموذج العلمي، وشملت عينة الدراسة المناطق الحرة الأردنية وهي: (الزرقاء، سحاب، الموقر، المطار، الكرك، الكرامة) التابعة لمجموعة المناطق الحرة والتنمية الأردنية. وتم استخدام مؤشرات الأداء المالي والاستثماري للمناطق الحرة الأردنية، للسنوات 2011-2019. ولغايات تحليل البيانات واختبار الفرضيات للدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل الانحدار البسيط، وتحليل الانحدار الهرمي التفاعلي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، عدد المستثمرين، عدد عقود الاستثمار)، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين صافي الربح، كما يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، عدد عقود الاستثمار)، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (صافي الربح، عدد المستثمرين). وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء ميزات وإعفاءات تشجيعية للمستثمرين، تعمل على تشجيعهم في الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية، مما ينعكس على أداء تلك المناطق وازدهارها بالخبرات والكفاءات الجديدة والمميزة وتفعيل تقييم أنظمة الضبط الداخلي في الجوانب المالية والمحاسبية.

الحكومة، الرقابة الداخلية، المناطق الحرة، مؤشرات الأداء الاستثماري مؤشرات الأداء المال

Abstract

The study aimed at identifying the moderating effect of governance on the relationship between internal control and enhancing performance indicators in the Jordanian free zones. To achieve the aim of the study, the descriptive analytical approach and the scientific model were used. The study sample included the Jordanian free zones, which are: Zarqa, Sahab, Muwaqqar, Airport, Karak, and Karama) affiliated to the Jordan Free and Development Zones Group. The financial and investment performance indicators of the Jordanian free zones were used for the years 2011-2019. To analyze and test the study hypotheses, statistical methods were used, which are: (Descriptive statistics, measures of central tendency, normal distribution test, multiple linear correlation test, and interactive hierarchical regression analysis). The study found that there is a positive, statistically significant effect of internal control on improving performance indicators (trade balance, number of investors, number of investment contracts), and a negative impact of statistical significance for internal control on improving performance indicators (net profit), and there is also a positive impact. Statistical significance of the modified effect of governance on the relationship between internal control and improving performance indicators (trade balance, number of investment contracts), and the presence of a negative statistical significance effect of the modified effect of governance on the relationship between internal control and improving performance indicators (net profit, number of investors). The study recommended the necessity of giving incentive advantages and exemptions to investors, working to encourage them to invest in the regions, and thus it will be reflected in the performance and prosperity of these regions with new and distinctive experiences and competencies, and to activate the evaluation of internal control systems in the financial and accounting aspects.

Key words: free zones, internal control, governance, financial performance indicators, investment performance indicators

المقدمة:

ساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بدور كبير في تفعيل الحوكمة من خلال وضع المعايير والمبادئ المرتبطة بها لتأطير الحوكمة ضمن القانون والتأكد من تفعيل في مختلف الشركات الحكومية والخاصة تشير الحوكمة وفق ما أشارت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2015) إلى أنها: الإجراءات والعمليات الموجهة لعمليات المؤسسة وتنظيمها، والتي تشمل الإجراءات المرتبطة باتخاذ القرار، والأسس التي يتم من خلالها بناء الأهداف والخطط الاستراتيجية، وتحديد حقوق ومسؤوليات الإدارة والعاملين في المؤسسة والأطراف المتعلقة بها من حملة الأسهم والمستثمرين والتأكد من تفعيل المؤشرات والمعايير اللازمة للرقابة على مختلف عملياتها وعلاقاتها. وتوفر الحوكمة الأطر والضوابط لممارسات العاملين في المؤسسة، من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات الموكلة إليهم، وصلاحياتهم، وتفعيل أنظمة الرقابة على الأداء ومدى الالتزام بتطبيق الحوكمة، وبالتالي، فإن تطبيق الحوكمة يساعد المؤسسة على ضبط أداء المؤسسة والعاملين فيها، إضافة إلى الحد من التضارب في المهام، وسوء استغلال السلطة، وهو ما يحقق مستويات مرتفعة من الجودة في الأداء، وتطبيق آليات الرقابة التي تضمن سير العمليات في الاتجاه الصحيح (النجار وعقل 2016؛ وآخرون). وتؤدي الحوكمة دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإتاحة الفرص التي تحقق المناخ الاقتصادي المحفز على النمو، من خلال ما توفرها الحوكمة من مبادئ وأنظمة لضبط الآليات والوسائل المتبعة في الأنشطة المؤسسية، والتأكد من أنها تحقق أهداف أصحاب المصالح، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الكلي والجزئي، وعلى إدارة الموارد والاستخدام الأمثل لها (Al-Haddad, Alzurqan & Al Sufy, 2011).

ويساهم تفعيل الحوكمة في السعي نحو تحقيق المصلحة العامة للمؤسسة بعيداً عن المصالح الخاصة، من خلال دور الحوكمة في تحديد صلاحيات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والعاملين، وهو ما يحقق العدالة من خلال عد استغلال السلطة، والذي ينعكس بشكل إيجابي على أداء الشركة، وسمعتها، وثقة الجمهور بالمؤسسة، وهو ما يجذب المستثمرين نحو الاستثمار فيها (Sanyal & Hisam, 2018).

وتبرز الحوكمة في المناطق الحرة الأردنية في العديد من الجوانب، فقد نصت العديد من المواد في عقد تأسيس شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المساهمة الخاصة المحدودة على العديد من البنود الصادرة بالاستناد إلى أحكام قانون الشركات وأحكام النظام الأساسي وبينت المادة (7) تشكيل مجلس الإدارة، والذي يتم من خلال اختيار المساهم (حكومة المملكة الأردنية الهاشمية) لسبعة من الأعضاء وبحسب ما هو محدد في النظام المؤسسي الأساسي، كما أن له حق استبدال أو إقالة أعضاء المجلس بالاستناد إلى قانون التأسيس. وأشارت المادة (12) من عقد التأسيس لمجموعة الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة؛ إذ إنه المكتب المسؤول عن الأمور المالية والإدارية والقانونية اللازمة لإدارة شؤون المجموعة، وتفويض الصلاحيات للأعضاء والموظفين. وتضمنت المادة (16) المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وبدلات التنقل، حيث أشارت إلى أن المكافآت تحدد بناء على ما تحدده الهيئة العامة، بشرط مراعاة أحكام قانون الشركات، وهو ما يتم كذلك في حالة بدلات التنقل. وبالتالي، فإن هذه النفقات تتم بالاستناد إلى القانون، وهو ما يضمن حماية الأموال العامة، والحقوق.

2.2 الرقابة الداخلية

تعدّ عملية الرقابة من العمليات الإدارية التي تحقق العديد من المزايا للمؤسسات المختلفة في القطاعين العام والخاص، إذ إنها تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار المؤسسات وعدم استغلال المناصب والموارد المختلفة في سبيل تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، والتي تتطلب التأكد من تفعيل مختلف الأجهزة والوسائل التي تحقق مستوى مرتفع من المتابعة والتقييم، واختيار أساليب التوجيه والضبط الملائمة للتعامل مع المشكلات والانحرافات التي تواجه الإدارات والأقسام المختلفة داخلها. وأشار معهد المدققين الداخليين الأمريكي (The Institution of Internal Auditors (IIA), 2020) الرقابة الداخلية بأنها: نشاط مستقل داخل المؤسسة لتقييم الأنشطة المختلفة والعمليات المالية وغير المالية التي تتم داخل المؤسسة، وتقييم مدى التزام المؤسسة بالأنظمة والتشريعات القانونية، وتقييم الجودة والكفاءة في الأداء، والتأكد من سلامة أنشطتها من الفساد والاحتيال. وتؤدي الرقابة الداخلية دوراً مهماً في الحماية من عمليات الفساد المالي، كالغش، والاحتيال، بالإضافة إلى التأكد من عدم استغلال المناصب لتحقيق الأهداف الخاصة على حساب الأهداف المؤسسية والأهداف العامة، وهو ما يحقق الحماية للأصول، وثروة المساهمين، والحفاظ على الحقوق، والتأكد من التزام الأطراف المتعلقة بالمسؤوليات (Nguyen, 2018). يتضمن نظام الرقابة الداخلية عدة أنواع وهي:

- الرقابة الإدارية: وتشير إلى العمليات التي تمنح الإدارة الصلاحيات لاستخدام منصبها في عمليات اتخاذ القرارات بناء على الخطة التنظيمية والوثائق والسجلات (Changwony, Miller & Paterson, 2019)
- الرقابة المحاسبية: وتشير إلى استخدام الأساليب والأدوات الرقابية التي يتم من خلالها التأكد من دقة المعلومات المحاسبية ومدى القدرة على الاعتماد عليها في العمليات المحاسبية (قطب وعبيد، 2019).
- الرقابة المالية: وتتضمن مجموعة الإجراءات والأدوات التي يتم من خلالها التأكد من سلامة إدارة الأموال والحفاظ عليها، والالتزام بالقوانين والإجراءات المرتبطة بتحصيل وإنفاق الأموال، (نور الدين وعبد الحكيم، 2019).
- الضبط الداخلي: ترتبط الرقابة الداخلية بعمليات الضبط الداخلي التي تشير إلى وجود جهاز مستقل في المؤسسة وضمن هيكلها التنظيمي للتأكد من الالتزام بالإجراءات والأنظمة داخل المؤسسة، وأنه يتم تطبيقها في أنشطة المؤسسة المختلفة بالشكل الكافي الذي يحقق القدرة على تأمين متطلبات العمليات الإدارية والتنظيمية، واتخاذ القرارات، والتأكد من دقة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية والمحاسبية، والالتزام الموظفين بخطط المؤسسة وتحقيق أهدافها، (الكناني، 2016).
- المراجعة الداخلية: وتشير إلى «نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال، لمراجعة العمليات كخدمة الإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى (شريف، 2015).

قد بين النظام الأساسي لشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المساهمة الخاصة المحدودة (المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، 2019)، مهام مديرية الرقابة الداخلية في المناطق الحرة الأردنية، فهي تقوم بعمليات التدقيق والتحليل للبيانات المالية والتقارير السنوية، وتحليل ناتج العمليات المالية السنوية

للمؤسسة؛ وتدقيق مستندات صرف السندات، والتأكد من سلامة الإجراءات المرتبطة بها؛ وإجراء عمليات الجرد والفحص المفاجئ للمستودعات، والصناديق، والوثائق المالية المختلفة؛ والرقابة على الإيرادات والتأكد من الدقة في القيم المتعلقة بها ومواعيدها، والتشريعات المتعلقة بها، والتأكد من أنها قد أودعت في الحساب الخاص بها؛ وتحقيق رضا متلقي الخدمات من خلال إتاحة الفرصة لدخول المستثمرين والمستخدمين والزوار والعمالة إلى المناطق الحرة من خلال ترتيبات خاصة تضمن سلامة وأمن تلك المناطق؛ وإعداد التقارير الدورية المرتبطة بنتائج الأنشطة والعمليات الخاصة بالمديريات والوحدات الإدارية في المؤسسة، وتقديمها لرئيس المجلس إلى جانب عدد من التوصيات في حال وجود مشكلات أو انحرافات.

3.2 الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أهم المعايير المستخدمة لتقييم أداء المؤسسة وقياس مدى فاعلية استغلال الموارد المتاحة فيها بما يضمن تحقيق ما تسعى إليه من أهداف، كما أن الأداء المالي يتميز بكونه من الجوانب الحيوية والمستمرة التي يتم من خلالها تقييم أداء المؤسسة ونشاطها (الروابدة، 2017)، والتأكد من توفر المعلومات اللازمة للإدارة من الإدارات والأقسام المختلفة لأغراض التخطيط الاستراتيجي، والرقابة على الأداء، واتخاذ القرارات المختلفة، والتأكد من معالجة المشكلات التي يمكن أن تؤثر على النشاط المالي والاقتصادي للمؤسسة، وقياس الأداء المؤسسي (جعدي والخطيب، 2019).

وتعتمد المناطق الحرة المؤشرات الآتية للأداء المالي (التقرير السنوي للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة، 2019):

- مؤشرات الصادرات والواردات: تتعلق الصادرات بمجموع ما ينتقل من سلع ومركبات من المنطقة الحرة إلى السوق المحلي أو الخارجي أما الواردات، فإنها تشير إلى مجموع ما يصل من سلع ومركبات إلى المنطقة الحرة من المناطق الحرة العامة

- مؤشرات الإيرادات والنفقات: وتتعلق الإيرادات بما تحققه المنطقة الحرة من أرباح نتيجة بيع ما تقوم بتصنيعه من سلع ومنتجات، وهناك العديد من مصادر الإيرادات للمناطق الحرة، ومن ضمنها الإيرادات المتحصلة من العقود الاستثمارية، واتفاقيات الفرص الاستثمارية، بحيث تتضمن العقود أن يكون للمجموعة حصة من الإيرادات إلى جانب مبلغ الإيجار. أما النفقات، فإنها تتعلق بالمبالغ النقدية التي تقوم المناطق الحرة بإنفاقها للتأكد من استمرارية أنشطتها، ومن ضمن تلك النفقات: المصاريف التشغيلية، والإدارية، ومخصص خسائر ائتمانية.

- مؤشرات الاستثمار والعقود الاستثمارية: تتولى المناطق الحرة مهام عديدة ومن ضمنها التأكد من الالتزام بالاتجاه الحكومي المرتبط بإيجاد القنوات الاستثمارية المحفزة والجاذبة للاستثمار المحلي والخارجي كونها الأساس المهم في خدمة الاقتصاد الوطني والتأكد من تنمية التبادل التجاري، والتأكد من عكس الآثار الاقتصادية من العملية الاستثمارية على واقع المجتمع الأردني. وتتوزع العقود الاستثمارية التي يتم إبرامها لتشمل عقود استثمارية طويلة الأجل والتي قد تصل إلى (90) عاماً؛ واتفاقيات عقود الاستثمار التي يتم من خلالها منح المستثمرين للأراضي الاستثمارية بأسعار تنافسية، وقد يتضمن العقد أن يكون للمناطق الحرة نسبة من إيرادات المشروع. وفي ظل جائحة كورونا، فقد قامت باستقطاب (23) من العقود الاستثمارية بفعل إلغاء غرامات ترخيص

إصدار مزاولة النشاط الاستثماري، والغرامات المترتبة على طلبات الإيداع، وتوفير عدد من الخيارات المرتبطة بالتأجير.

2.3 الدراسات السابقة

أظهر المسح الذي تم إجراؤه للأبحاث السابقة ذات الصلة أن المناطق الحرة لم تحظ بالاهتمام من قبل الباحثين، ووجدت القليل من الأبحاث ذات الصلة بهذا الشأن. وفيما يلي موجز عن الدراسات السابقة ذات الصلة التي تم الوصول إليها.

Rahmaningtyas & Susilowati (2022) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الحوكمة على الرقابة الداخلية في البلديات في إدارة تمويل القرى بالاستناد إلى قوانين وزارة الداخلية رقم (20) لسنة (2018) في إندونيسيا. تكونت عينة الدراسة من (22) من الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والتي تكونت من رؤساء البلديات، والأمناء، وأمناء الخزينة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهجية النوعية المستندة إلى المقابلة، والملاحظة. وأظهرت نتائج الدراسة أن إدارة صناديق الأنشطة القروية تتضمن إعداد الموازنات التقديرية لأنشطة التنمية وتمكين الأنشطة الاجتماعية، والمساءلة، والتقييم. أظهرت النتائج وجود أثر للالتزام بالحوكمة على أداء رؤساء البلديات والعاملين على أنشطة الرقابة الداخلية من حيث الالتزام بالنزاهة والشفافية، وأخلاقيات العمل والمساءلة، والتزام مدير البلدية بتوجيه جهود العاملين نحو تحقيق الأهداف العامة من خلال تفعيل الرقابة الداخلية.

دراسة السامرائي والشريدة (2019) اختبرت الدراسة أثر تطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك. وقد أجريت الدراسة على عينة من (75) من مديري الفروع ومديري الرقابة الداخلية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل نتائج الاستبانة، واختبار (T-Test) وبيرسون. وبينت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك على الأبعاد: مسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم.

دراسة الميمعة (2019) هدفت الدراسة الى اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الشركات الصناعية، وقد تكونت عينة الدراسة من (52) من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال المدة الزمنية (2016-2007) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وبينت نتائج الدراسة أن الشركات الأجنبية ليس لها أثر واضح في تعزيز كفاءة الإنتاجية. وأوصت الدراسة بضرورة تسليط الضوء بشكل أكبر على دراسة واقع الحال للشركات الأجنبية العاملة في الأردن للوقوف على أماكن الخلل والنقص وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الناظمة لعملها لما لها أهمية في تعزيز الاقتصاد الأردني.

2019 Changwony et al., هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الحوكمة على الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة في بريطانيا. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهجية النوعية المستندة إلى تحليل المحتوى وبينت نتائج الدراسة وجود أثر للحوكمة على الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة. وأن على المؤسسات العامة التركيز على إيلاء المزيد من الاهتمام للتحقيق في التكلفة البشرية المرتبطة بأنشطة الفساد

والأنشطة غير القانونية التي تتسبب في التأثير على تحقيق العدالة والمساواة، والتأثير على اتجاهات المؤسسة في تفعيل الحوكمة وتنمية الرقابة الداخلية، ومكافحة عمليات الفساد المختلفة في المؤسسات العامة. الرقابة.

دراسة Yılmaz 2018 هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسات في سلطنة عمان. تكونت عينة الدراسة من (61) من المؤسسات المسجلة في سوق سلطنة عمان المالي. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهجية الارتباطية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين نتائج النسب المالية المستخدمة في الدراسة الحالية، وهي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الربح (NPM)، والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب (EBIT) وبين مبادئ الحوكمة. وبينت النتائج أن العلاقة بين الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي تعدّ ضعيفة لدى المؤسسات في سوق سلطنة عمان المالي.

دراسة موسى والكريم (2018) هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور العناصر الداخلية للحوكمة في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية في السودان. وقد تكونت عينة الدراسة من (200) من المحاسبين الماليين والمراجعين الداخليين، ومديري الاستثمار، ومحاسبى التكاليف، والمراجعين الخارجيين في المصارف السودانية، والأكاديميين. وبينت نتائج الدراسة وجود أثر للعناصر الداخلية للحوكمة على الأداء المالي ومؤشراته. ووجود أثر لتفعيل الحوكمة على زيادة الربحية والاستثمارات. وأوصت الدراسة بضرورة التوعية حول الحوكمة بين العاملين، والتأكد من توفير الإجراءات التي تزيد من فاعلية الرقابة الداخلية والسلوك الأخلاقي في البنوك التجارية.

دراسة كلوب (2017) هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين (ARCH)، على البيانات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي خلال المدة الزمنية (1973-2016) الصادرة من البنك المركزي الأردني وصندوق النقد الدولي. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ومعدل التضخم، وسعر برميل النفط وبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وعلاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائياً بين الدين الحكومي العام، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين السياسات والإجراءات الشكلية والإدارية، التي تقوم بها المؤسسات والهيئات التي تعنى بتشجيع الاستثمار في الأردن.

دراسة الروابدة (2017) بحثت الدراسة في أثر التنوع في خصائص مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (54) شركة صناعية مدرجة خلال المدة الزمنية (2009-2015). وتم استخدام عدد من المؤشرات ومن ضمنها: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على المبيعات (ROS)، والقيمة السوقية المضافة (MVA) لقياس الأداء، ولتحليل البيانات وإختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المستخدمة في الدراسة، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE).

دراسة بواردي (2015) هدفت الدراسة إلى تحديد دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار. تكونت عينة الدراسة من (50) من المديرين الماليين، ومديري المحافظ الاستثمارية،

ومديري الرقابة (التدقيق)، ومديري الائتمان، ومديري الفروع في البنوك التجارية الكويتية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائياً للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التضخم، ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة.

دراسة السردية (2015) هدفت لدراسة إلى التعرف إلى إجراءات الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في المناطق الحرة الأردنية، وتم توزيع (61) استبانة على موظفي وحدة الرقابة الداخلية وموظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والمحاسبين. وتم استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لبيانات الدراسة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإختبار الانحدار البسيط (Sim-ple Linear Regression)). وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات الرقابة الداخلية على موثوقية نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام وعلى كل من مبدأ (الأمن، سلامة المعالجة، السرية، الجاهزية، الخصوصية) بشكل خاص وبدرجات متفاوتة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تبحث في الأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة والمتمثلة في (الميزان التجاري، وصافي الربح، وعدد المستثمرين، وعدد عقود الاستثمار)، وقد تم تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع العام (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، المشاركة، النزاهة الإنصاف، الفاعلية، الكفاءة، الاستدامة) في حين تناولت معظم الدراسات قواعد الحوكمة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) واستخدمت مؤشرات الأداء المحاسبية والسوقية لقياس الأداء مثل (العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على المبيعات (ROS)، والقيمة السوقية المضافة (MVA).

2.4 فرضيات الدراسة

بناءً على دراسة الأدبيات ذات الصلة والمسح الذي تم إجراؤه على الأبحاث السابقة التي تم الوصول إليها، تم تطوير الفرضيات التالية:

10H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 5\%$) للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، صافي الربح عدد المستثمرين، عدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة الأردنية.

20H: لا يوجد أثر معدل للحكومة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 5\%$) على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، صافي الربح، عدد المستثمرين، عدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة الأردنية.

3. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والنموذج العملي، للتعرف على الأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة الأردنية، وتكونت البيانات التي حصل عليها الباحثان من واقع التقارير المنشورة للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية عن الفترة من 2011 لغاية

2019. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المناطق الحرة العامة في الأردن وعددها ست مناطق وهي: (الزرقاء، سحاب، الموقر، المطار، الكرك، الكرامة)، (التقرير السنوي للمناطق الحرة، 2019). تكونت عينة الدراسة من جميع المناطق الحرة الأردنية العامة. اعتمد الباحثان على مصدرين لجمع البيانات وهما: المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الباحثين لكتب ودراسات سابقة ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتم استخراج البيانات المتعلقة بالرقابة الداخلية والحوكمة في المناطق الحرة الأردنية من البيانات الخاصة بالمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية. والمصادر الأولية: تم تحليل مؤشرات الأداء الخاصة بالمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية لاستخدامها في نموذج الدراسة، وذلك بالاعتماد على نشرة (وزارة تطوير القطاع العام، 2017)

3.1: قياس المتغيرات: تم قياس المتغيرات كما يلي:

أولاً: المتغير التابع قياس مؤشرات الأداء:

- صافي الأرباح: تم احتساب صافي الأرباح للمناطق الحرة التابعة للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية من خلال طرح النفقات من الإيرادات من باستخدام البيانات الخاصة بالمجموعة لسنوات الدراسة. (التقارير السنوية لمناطق الحرة 2011 - 2019)

- الميزان التجاري: تم احتساب النمو في الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات والواردات لسنوات الدراسة باستخدام البيانات الخاصة بالمناطق الحرة العامة التابعة للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية. (التقارير السنوية لمناطق الحرة 2011 - 2019)

- عدد المستثمرين: تم استخدام البيانات الخاصة بالمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية لاستخراج عدد المستثمرين لسنوات الدراسة. (التقارير السنوية لمناطق الحرة 2011 - 2019)

- عدد عقود الاستثمار: تم استخدام بيانات المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية لاستخراج عدد عقود الاستثمار لسنوات الدراسة. (التقارير السنوية لمناطق الحرة 2011 - 2019)

ثانياً: المتغير المستقل: الرقابة الداخلية

تم استخدام قائمة اختبار مؤشر الرقابة المفروضة من قبل الهيئة الحاكمة للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية لقياس الرقابة الداخلية مكون من (17) بنداً وسيعطى البند المتوفر لدى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة قيمة (1) وفي حال عدم توفره يعطى قيمة (0) ومن ثم أخذ نسبة الإفصاح عن بنود الرقابة الداخلية في كل سنة من سنوات الدراسة

ثالثاً: المتغير المعدل (الحوكمة)

تم استخدام مؤشر لقياس الحوكمة بناءً على تعليمات وسياسات وزارة تطوير القطاع العام مكون من (9) مبادئ وهي (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، المشاركة، النزاهة، الإنصاف، الفاعلية، الكفاءة، الاستدامة) وسيعطى كل مبدأ لدى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة مؤشراً للإفصاح ومن ثم قسمة هذا المؤشر على عدد نقاط المؤشر المحدد من قبل وزارة تطوير القطاع العام (وزارة تطوير القطاع العام، 2017)

3.2: التحليل الوصفي للمتغيرات التابعة التي تمثل (تحسين الأداء)

جدول (1): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	المتغيرات
377.184	-61.566	268.300	-736.367	الميزان التجاري
0.052	-0.004	0.050	-0.090	اللوغاريتم الطبيعي للميزان التجاري
3369614	14910461	21030608	10360574	صافي الربح
0.097	7.164	7.323	7.015	اللوغاريتم الطبيعي لصافي الربح
205.737	2309.111	2637.000	2061.000	عدد المستثمرين
0.039	3.362	3.421	3.314	اللوغاريتم الطبيعي لعدد المستثمرين
241.534	2606.444	2934.000	2137.000	عدد عقود الاستثمار
0.041	3.414	3.467	3.330	اللوغاريتم الطبيعي لعدد عقود الاستثمار
0.042	0.784	0.882	0.765	الرقابة الداخلية
0.001	0.83	84.0	83.0	الحوكمة

- تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (1) إلى وجود تباين بقيم مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، وصافي الأرباح، وعدد المستثمرين، وعدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة.

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل (الرقابة الداخلية) (0.784)، بينما بلغت أقل قيمه (0.765) وأعلى قيمة (0.882)، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.042)، وهو أقل من واحد صحيح مما يدل إلى وجود تباين بسيط بين سنوات الدراسة، مما يدل على ان هناك مستوى جيد من الرقابة بمستوى (78.4%).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المعدل (الحوكمة) (0.83)، بينما بلغت أقل قيمه (0.83) وأعلى قيمة (0.84)، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.001)، وهو أقل من واحد صحيح مما يدل إلى وجود تباين بسيط جداً بين سنوات الدراسة. ويدل ذلك على ممارسة ادارة المناطق الحرة لمبادئ الحوكمة بنسبة جيدة والتي بلغت (0.83).

4: اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال احتساب معامل التضخم (Variance Inflation) (VIF) Factor)، إذ يعد هذا النموذج مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بين (بشير، 2003) ان الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني. وبينت النتائج

عدم وجود مشاكل ارتباط خطي حيث كانت قيمة VIF لكل المتغيرات المستقلة والمعدل أقل من (5) في حين أشارت نتائج Tolerance أنها أكبر من 10% مما يؤكد عدم وجود مشاكل ارتباط خطي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمعدل. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط لفحص الفرضية الأولى التي نصت بعدم وجود أثر للرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، وصافي الربح، وعدد المستثمرين، وعدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة.

جدول رقم (2) نتائج اختبار أثر الرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة

المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.009	-3.578	-0.009	الثابت
***0.000	11.215	0.036	الرقابة الداخلية
F 125.773 Sig. 0.000*** Adj. R2 9.595% R2 12.99%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (صافي الربح)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.000	16.637	8.401	الثابت
***0.000	-7.885	-5.070	الرقابة الداخلية
F 62.166 Sig. 0.000*** Adj. R2 38.600% R2 46.20%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (عدد المستثمرين)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.000	12.221	3.058	الثابت
***0.000	6.285	2.003	الرقابة الداخلية
F 39.502 Sig. 0.000*** Adj. R2 0.560% R2 17.40%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (عدد عقود الاستثمار)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.000	11.729	3.036	الثابت
***0.019	6.771	2.232	الرقابة الداخلية
F 45.845 Sig. 0.000*** Adj. R2 12.40% R2 23.40%			
، تقبل الفرضية عند مستوى الدلالة 5%، *، تقبل الفرضية عند مستوى الدلالة 1%			

تشير النتائج تحليل الانحدار للفرضية الأولى المتعلقة بالميزان التجاري، بان هناك علاقة معنوية بين الرقابة الداخلية وتحسين الميزان التجاري حيث بلغت قيمة (R-square) (0.74) ومعامل التحديد (R2 = %12.99)، مما يعني أن ما نسبته (12.99%) من التغير في تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري) يعود إلى الرقابة الداخلية، كما أشارت قيمة (F = 125.773)، وبدلالة معنوية أقل من 1%، مما يعني وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري) حيث كانت قيمة (T = 11.215)، أي كلما زادت الرقابة الداخلية سوف يزيد تحسن مؤشرات الأداء (الميزان التجاري).

وتشير نتائج تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بمؤشر صافي الربح، بان هناك علاقة معنوية بين الرقابة الداخلية وصافي الربح، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 46.20\%$)، مما يعني أن ما نسبته (46.20%) من التغيير في تحسين مؤشرات الأداء (صافي الربح) يعود إلى الرقابة الداخلية، كما أشارت قيمة ($F = 62.166$)، وبدلالة معنوية أقل من 1% ، وقيمة ($T = -7.885$)، مما يعني وجود علاقة عكسية بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشر صافي الأرباح.

نتائج تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بعدد المستثمرين ، بان هناك علاقة معنوية بين الرقابة الداخلية وعدد المستثمرين. حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 17.40\%$)، مما يعني أن ما نسبته (17.40%) من التغيير في تحسين مؤشرات الأداء (عدد المستثمرين) يعود إلى الرقابة الداخلية، كما أشارت قيمة ($F = 39.502$)، وبدلالة معنوية أقل من 1% ، مما يعني وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (عدد المستثمرين)، حيث كانت قيمة ($T = 6.285$)، اي كلما زادت الرقابة الداخلية سوف يزيد تحسن مؤشرات الأداء (عدد المستثمرين)

نتائج تحليل الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بعدد عقود الاستثمار. بان هناك علاقة معنوية بين الرقابة الداخلية وعدد عقود الاستثمار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 23.4\%$)، مما يعني أن ما نسبته (23.4%) من التغيير في تحسين مؤشرات الأداء (عدد عقود الاستثمار) يعود إلى الرقابة الداخلية، كما أشارت قيمة ($F = 45.845$)، وبدلالة معنوية أقل من 1% ، مما يعني وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (عدد عقود الاستثمار)، حيث كانت قيمة ($T = 6.771$)، أي كلما زادت الرقابة الداخلية سوف يزيد تحسن مؤشرات الأداء (عدد عقود الاستثمار).

وتشير كافة النتائج للفرضيات الفرعية بان قيمة Sig. 0.000 وهي ذات دلالة إحصائية، مما يدل رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 5\%$) للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، صافي الربح، عدد المستثمرين، وعدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة الأردنية".

ب- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ولفحص صحة الفرضية الثانية التي نصت بعدم وجود أثر معدل للحوكمة في العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الاداء (الميزان التجاري، وصافي الربح، وعدد المستثمرين، وعدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة. فقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الهرمي، وذلك بهدف فحص أثر التفاعل بين الحوكمة والرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الاداء.

جدول (3): نتائج اختبار الأثر المعدل للحوكمة على العلاقة بين الرقابة الداخلية

وتحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة

المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.001	-6.869	-2.576	الثابت
**0.037	2.822	0.296	الرقابة الداخلية
***0.000	17.897	1.557	الحوكمة
**0.013	3.771	0.336	الرقابة الداخلية * الحوكمة
F 69.497 Sig. 0.000*** Adj. R2 50.100% R2 59.00%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (صافي الربح)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.000	7.421	2.746	الثابت
***0.002	-5.893	-0.524	الرقابة الداخلية
***0.000	-8.363	-0.493	الحوكمة
***0.001	-6.869	-0.206	الرقابة الداخلية * الحوكمة
F 48.386 Sig. 0.000*** Adj. R2 51.200% R2 53.90%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (عدد المستثمرين)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.000	9.678	8.690	الثابت
**0.047	2.622	0.629	الرقابة الداخلية
***0.000	-12.031	-3.044	الحوكمة
**0.034	-2.894	-0.185	الرقابة الداخلية * الحوكمة
F 46.431 Sig. 0.000*** Adj. R2 24.100% R2 29.30%			
المتغير التابع: تحسين مؤشرات الأداء (عدد عقود الاستثمار)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	B	
***0.004	5.030	0.674	الثابت
***0.007	4.403	1.576	الرقابة الداخلية
***0.009	4.139	1.560	الحوكمة
***0.000	8.887	0.853	الرقابة الداخلية * الحوكمة
F 73.928 Sig. 0.000*** Adj. R2 26.40% R2 28.30%			
***, تقبل الفرضية عند مستوى الدلالة 5%, **, تقبل الفرضية عند مستوى الدلالة 1%			

أظهرت النتائج في الجدول (3) أنه بعد دخول الحوكمة إلى نموذج الانحدار كان أثر التفاعل ايجابياً ومعنوي ($p \leq 0.05$) في كافة الفرضيات الفرعية، مما يعني أن كلما ارتفع مستوى تطبيق قواعد الحوكمة كلما تحسنت العلاقة بين الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء. ويدعم هذه النتيجة نسبة التغير في معامل التحديد (R^2). فإذا تم المقارنة مع النموذج السابق في جدول رقم (2). نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) لكافة المتغيرات قد زادت، وقد ازدادت بنسبة (46.01%) لمتغير الميزان التجاري، وبلغت الزيادة 7.7% لمؤشر صافي الربح، وايضاً بلغت الزيادة 11.9% لمتغير عدد المستثمرين في حين بلغت الزيادة 4.9% لمتغير عقود الاستثمار، وهو الأمر الذي يشير إلى أن التفاعل بين الحوكمة والرقابة الداخلية يساهم في تحسين التباين في مؤشرات الأداء في المناطق الحرة، وعلية نرفض

الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معدل للحكومة ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 5\%$) على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، صافي الربح، عدد المستثمرين، عدد عقود الاستثمار) في المناطق الحرة الأردنية.

5. مناقشة النتائج

هدفت الدراسة إلى فحص أثر الرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء في المناطق الحرة، وقياس أثر الحوكمة كمتغير معدل للعلاقة الرقابية الداخلية والاداء. وقد أظهرت النتائج أن إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، عدد المستثمرين، عدد عقود الاستثمار)، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على تحسين صافي الربح، كما يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (الميزان التجاري، عدد عقود الاستثمار)، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للأثر المعدل للحكومة على العلاقة بين الرقابة الداخلية وتحسين مؤشرات الأداء (صافي الربح، عدد المستثمرين).

ويدعم هذه النتيجة أيضا ما توصل اليه دراسة السامرائي والشريفة (2019) والذين اظهرت نتائج دراستهما وجود أثر لتطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. وكذلك دراسة الباحثين (Changwony, Miller & Paterson) 2019 حيث وجدوا أن للحكومة أثراً على الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة، وأن على المؤسسات العامة التركيز على إيلاء المزيد من الاهتمام للتحقيق في بأنشطة الفساد والأنشطة غير القانونية التي تتسبب في التأثير على تحقيق العدالة والمساواة ومكافحة عمليات الفساد المختلفة في المؤسسات العامة. الرقابة. وكذلك اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Yilmaz) 2018 حيث بين وجود علاقة بين نتائج النسب المالية المستخدمة وهي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الربح (NPM)، والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب (EBIT) وبين تطبيق قواعد الحوكمة.

ويرى الباحثان وبناء على نتائج الدراسة أن المناطق الحرة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تؤثر على المستوى الوطني، والاقتصادي، والاجتماعي، من خلال التأكد من توفر البنى التحتية التي تساعد على توفير متطلبات الأنشطة التجارية والصناعية والاستثمارية، إضافة إلى دور الجانب الاقتصادي والمالي من خلال التأكد من توفير الموارد الملائمة للبيئة الاستثمارية، والحد من معدلات البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وهو ما يؤكد على أهمية وضرة وجود هذه المناطق في المملكة. لذلك عليها مواصلة تطوير المناخ الاستثماري، وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلي فيها، وتنمية الجانب الاستثماري للحكومة الأردنية، والعمل على جذبها للعديد من الاستثمارات من خلال منح الاعفاءات الضريبية وتطبيق البروتوكولات الدولية للمستثمرين وبالأخص داخل حدود المناطق الحرة الأردنية. وتوفير الخدمات اللوجستية المتكاملة لدعم عمليات الاستثمار والتصدير، بما يعزز من

حجم الاقتصاد الوطني.

5. التوصيات

بناء على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة تطوير أنظمة وقوانين تسمح للمناطق الحرة ببيع بضائعها في الاسواق المحلية مع حماية المنتجات المحلية المنافسة، وذلك في سبيل تحسين ادائها المالي من خلال رفع ارباح تلك المناطق.
- 2- ضرورة إعطاء ميزات وإعفاءات تشجيعية للمستثمرين في الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية، وبالتالي ينعكس على أداء تلك المناطق وازدهارها بالخبرات والكفاءات الجديدة والمميزة وتشغيل الايدي العاملة.
- 3- ضرورة تطبيق قواعد الحوكمة العامة بفاعلية عالية لتعزيز العمل والثقة في المناطق الحرة الأردنية.
- 4- العمل باستمرار على تقييم نظام الرقابة الداخلي لتطويره بشكل مستمر ليتماشى مع الأنشطة الممارسة
- 5- إجراء دراسات مستقبلية من خلال دراسة كل منطقة من مناطق الحرة، وذلك في سبيل معرفة نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية ومدى مساهمته في تحسين مؤشرات الأداء في تلك المناط

6. المراجع:

- 1- الأردنية للمناطق الحرة والتنمية. (2019). التقرير السنوي. عمان: الأردنية للمناطق الحرة والتنمية.
- 2- بواردي، عبد الرحمن. (2015). دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- 3- بشير، سعد الدين زغلول (2003). دليلك إلى البرنامج الاحصائي (SPSS) العراق: الجهاز المركزي للإحصاء.
- 4- الروابدة، فواز، (2017). أثر التنوع في خصائص مجلس الادارة على مؤشرات الأداء المحاسبية والسوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن.
- 5- السامرائي، عمار والشريدة، نادية. (2019). أثر تطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمة المؤسسية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية-دراسة ميدانية في البنوك البحرينية التقليدية- قطاع التجزئة. مجلة بحوث، 30: 109-138.
- 6- السردية، فيصل (2015). أثر الرقابة الداخلية على موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في المناطق الحرة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الأردن.
- 7- شريفي، عمر. (2015). التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 4(7)، 121-135.

- 8- قانون الاستثمار. (2014). قانون الاستثمار رقم (2) لسنة 2014. استرجع من: <https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/invlaw.pdf>
- 9- قطب، ريم وعبيد، راوية. (2019). أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية على كفاءة الرقابة الداخلية في قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 3(8)، 78-95.
- 10- كلوب، بلال. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- 11- الكناني، صادق. (2016). دور نظام الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الأمن الداخلي (دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة). مجلة المفتش العام، 2(18/19)، 1-26.
- 12- الميمعة، حنان. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر وانتاجية الشركات الصناعية: دراسة تطبيقية على سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- 13- موسى، أحمد والكريم، هناء. (2018). عناصر الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة العلمية، 6: 135-158.
- 14- النجار، جميل وعقل، علي. (2016). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، 4(4)، 47-101.
- 15- نور الدين، بلقيث وعبد الحكيم، بيصار. (2019). دور الرقابات المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية "دراسة ميدانية لمجموعة من بلديات ولاية المسيلة". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 4(2)، 102-127.
- 16- Al-Haddad, W. Alzurqan, S. & Al Sufy, F. (2011). The effect of corporate governance on the performance of Jordanian companies: An empirical study on Amman stock exchange. International Journal of Humanities & Social Science, 1(4), 55-69.
- 17- Changwony, F., Miller, P. & Paterson, A. (2019). Accounting control, governance and anti-corruption initiatives in public sector organizations.
- 18- Nguyen, P. (2018). Effectiveness of the internal control system in the private joint-stock commercial banks in Thai Nguyen province, Vietnam. Proceedings of The 5thIBSM International Conference on Business, Management and Accounting. Hanoi University of Industry,

Vietnam, 766-780.

19- OECD. (2015). G20/OECD principles of corporate governanc

20- Sanyal, S. & Hisam, M. (2018). Corporate governance in emerging economies: a study of the sultanate of Oman. *International Journal of Business and Administration Research Review*, 3 (20), 27-31.

21- Susilowati, N., Mahmud, A., Widhiastuti, R. & Rahmaningtyas, W. (2020). Good village governance: internal control model of village funds management. *KnE Social Sciences*, doi: 10.18502/kss.v4i6.6594,

22- The Institution of Internal Auditors (IIA). (2020). About internal auditing. Retrieved from: <https://global.theiia.org/about/about-internal-auditing/pages/about-internal-auditing.aspx>.

23- Yilmaz, I. (2018). Corporate governance and financial performance relationship: case of Oman companies. *Journal of Accounting, Finance & Auditing Studies*, 4(4), 84-106